آليات صنع القرار في النظام السياسي السعودي
دراسة في المؤسسات الرسمية

أ. إلياس ميسوم [204]

الملخص:

تعد المملكة العربية السعودية بلا شك دولة ذات خصائص ومقومات استثنائية سواءً من حيث الوضع الجيوبوليتيكي (مهد الاسلام) أو من حيث الوضع الاقتصادي والجيوستراتيجي؛ وفي نفس الوقت يعد النظام الحاكم في السعودية هو الأخرى فريدًا من نوعه، حيث ينفرد عن الأنظمة السياسية الموجودة في العالم من حيث طبيعته المحافظ والجامدة، وكذا من حيث آليات عمله.

وفي هذه الورقة نسعى إلى تسليط الضوء على جزء من النظام السياسي السعودي، من خلال دراسة الفواعل الرسمية في صناعة القرار السعودي. والإجابة عن السؤال التالي: **ما طبيعة نظام السياسي السعودي، وماهي المؤسسات (الفواعل) الرسمية في صنع القرار فيه؟**

الكلمات المفتاحية: آل سعود؛ المملكة العربية السعودية؛ عملية صنع القرار؛ الملك السعودي؛ النظام السعودي.

Résumé :

L'Arabie Saoudite est un pays qui dispose , sans doute, de certaines spécificités et potentialités exceptionnelles qui lui permettent d'accéder à une position privilégiée sur les plans géopolitique (berceau de l'islam) et économique géostratégique (gisements pétroliers), dans la même vision le système politique saoudien est unique dans son genre étant donné totalement diffèrent de ceux des systèmes politiques en place de par le monde , il est surtout caractérisé par l'aspect conservateur s'opposant à toute forme de modernité en matière de gestion.

Dans cet article, nous essayons de mettre de la lumière sur une partie du système politique saoudien, à travers l'étude des institutions officielles dans le processus de prise décision saoudien.

Mots-clés : Al Saoud ; Arabie Saoudite ; processus de prise de décision ; le Roi saoudien ; système saoudien.

مقدمة:

تعد الدولة السعودية ظاهرة متميزة في التاريخ العربي الإسلامي، فلا نجد على الأقل في تراثنا دولة استطاعت أن تكرر نفسها في أكثر من تجربة سياسية ناجحة وفي فترات زمنية مختلفة، مع الحفاظ على نفس النموذج

204 طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02 محمد بن أحمد.

الدولاتي القائم على تحالف السياسي مع الديني. وعلى هذا الأساس، يعد وصف النظام السياسي السعودي بأنه ظاهرة متميزة في التاريخ العربي الإسلامي فيه جزء كبير من الصحة، هذا على الرغم من أنّ النظام كما يذكر جزء مهم من المصادر التاريخية والمراجع المرتبطة بهذا الشأن ولد رأسين، فلم يكن آل سعود الشريك الأوحد في التأسيس للدولة بل تقاسموا هذا الإنجاز مع العلماء الوهابيين. هذه الشراكة التي تحولت لصالح آل سعود مع الوقت رغم أنّ الأمور في البدء كانت تسير لصالح الطرف الآخر. وبالعودة للتاريخ السياسي للدولة السعودية، فإننا نجدها حتّى الآن قامت في ثلاثة فترات زمنية مختلفة، كانت أول هذه الكيانات الدولاتية السعودية في منطقة نجد في القرن الثامن عشر، وعرفت تاريخيًا باسم إمارة الدرعية التي حكمها محمد بن سعود كأول أمير سعودي إنّ صح التعبير.

وقد عرف النظام السعودي الذي لم يتغير كثير منذ نشأته الأولى تجارب تاريخية مهمة ومريرة في نفس الوقت، غير أنه استطاع العودة (Restauration) في عدة مناسبات، ابتداءً من الدولة السعودية الأولى(1744–1818)، مرورًا بالدولة السعودية الثانية (1818–1891)، ووصولًا إلى النظام الحالي (1932–). كل هذه الخبرات جعلت من هذا النظام السياسي ذو مميزات خاصة، ونظامًا معقدًا تصعب عملية دراسته، زد على هذا السرية وعدم الشفافية التي أحاط بها نفسه، فأمرهم سر بينهم على حد وصف إحدى الباحثات في الشأن السعودي دواليب الحكم وصناعة القرار داخل المملكة. تدفعنا هذه الوضعية إلى التساؤل **عن طبيعة هذا النظام السياسي، وعن في الفواعل الرسمية في صنع القرار فيه؟**

وهذا ما نسعى للإجابة عليه ضمن هذا الدراسة من خلال الاعتماد على لما جاء في أدبيات علم السياسية والنظم السياسية المقارنة من تفرقت بين النسق السياسي (Système Politique) والنظام السياسي بمعنى (Régime Politique)، إذ يشمل الأول كل الفواعل والقوى المشاركة في صنع القرار سواءً كانت رسمية أو غير رسمية. بينما يقتصر الثاني على المؤسسات والسلطات الرسمية فقط. هذه الأخيرة التي تتمثل في الحالة السعودية في أربع (04) سلطات متداخلة في بينها، يتسنمها العاهل السعودي (الملك)؛ الذي يعد السلطة الرسمية الأولى في البلاد من الناحية القانونية والعملية، أمّا المؤسسات الرسمية المتبقية أو سلطات الدولة كما تسمى رسميًا في السعودية، فتتمثل في مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية والتنظيمية)، مجلس الشورى (السلطة التنظيمية) وأخيرًا السلطة القضائية.

المحور الأول: العاهل (الملك)

تأسست المملكة العربيّة السعودية بشكل رسمي سنة 1932 على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، المعروف في الغرب باسم **ابن سعود (Ibn Saud)**، ومن سنة 1902 إلى غاية الإعلان الرسمي عن المملكة عرفت هذه الدولة عدة تطورات وتوسعات، إذ بدأت مع استرجاع ابن سعود لعاصمة أجداده السابقة الرياض، والتي أقام فيها ما سمي بإمارة الرياض، هذه الأخيرة شكلت النواة الأولى للدولة السعودية الثالثة. ومع القضاء على دولة آل الرشيد في حائل عام 1921 تم تغيير اسم الدولة إلى سلطنة نجد، وابتداءً من سنة 1926 تغلب السعوديون على الأشراف في الحجاز واستطاعوا بفضل هذا التوسع المهم تبديل

التسمية السابقة بتسمية جديدة هي: مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، بقي الأمر على ما هو عليه حتّى سنة 1932. أين تم الإعلان الرسمي عن الاسم الجديد للدولة السعودية الثالثة.

وتتميز السعودية أنها دولة لا يوجد فيها دستور مثلما هو الحال في كل دول العالم، يحدد بوضوح شكل النظام السياسي وآليات الحكم وانتقال السلطة، على اعتبار أنّ القرآن الكريم هو دستورها، غير أنه من الناحية العملية يمكن اعتبار النظام الأساسي للحكم الصادر في بداية تسعينيات القرن الماضي يأدي نفس وظيفة الدستور، وإن لم يسمى باسمه، حيث جاء فيه أن النظام في المملكة العربيّة السعودية نظامٌ ملكي وراثي.[205] يتسنم فيه الملك السعودي هرم السلطة، حيث يعد الملك على غرار ما كان في الملكيات المطلقة الشخصية المركزية والحاكم الفعلي. تتركز في يده كل السلطات والصلاحيات والوظائف، فهو أعلى سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية (رئيس الدولة)، ورئيس الوزراء والقائد الأعلى لكافة القوات العسكرية والقاضي والدبلوماسي الأول. إلى درجة يمكن القول فيها أنه لا توجد سلطة سوى سلطة الملك.

وقد استطاع الحكام السعوديون منذ أول دولة لهم إلى غاية الوقت الحالي أن يضموا إلى أنفسهم الكثير من الصلاحيات ويوسعوا كثيرًا من مجال نفوذهم حتّى بات الملك يتدخل وله رأي في كل الميادين والمجالات، ويمكن ملاحظة هذا التطور في مجال النفوذ من خلال الرجوع إلى تاريخ الدولة السعودية، وأيضًا إلى الألقاب التي اتخذها حكام هذه الدولة، والتي بدأت تتوسع إلى غاية لقب خادم الحرمين الشرفين، وهو لقب فيه الكثير من الدلالات والمعاني السياسية والدينية. فمن لقب أمير في عهد الدولة الأولى إلى لقب إمام في عهد الدولة الثانية، إلى مجموعة كبير من الألقاب التي اتخذها الملك عبد العزيز، حيث تلقب الملك المؤسس في عهده– إضافة إلى لقب "الإمام" – بعدد من الألقاب: **أمير نجد ورئيس عشائرها** (1902)؛ **سلطان نجد** (1921)؛ **سلطان نجد وملحقاتها** (1922)؛ **ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها** (1926)؛ **ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها** (1927)؛ وأخيرًا **ملك المملكة العربية السعودية** (صاحب الجلالة الملك) (1932)؛ في حين كان الملك فهد أول ملك سعودي يستعمل **لقب خادم الحرمين الشرفين** بعد خمسة سنوات من اعتلاء العرش أي في 1986.

كانت عملية انتقال السلطة في ظل الدولة الأولى والثانية تتم وفق الحكم الوراثي الضيق، بطريقة عمودية من الأب إلى الابن البكر غالبًا، في حين ابتكر الملك المؤسس(الملك عبد العزيز) آلية جديدة لنقل السلطة تعتمد على الأبناء بطريقة أفقية، وفي بداية الأمر كان عامل السن هو الذي يحدد الأسبقية في هذه العملية، غير أن هذه القاعدة سرعان ما تم التخلي عندها لصالح عوامل أخرى. والحقيقة لا توجد لحد الآن قاعدة ثابتة لاختيار العاهل السعودي، لكن هناك عوامل تساهم في زيادة حظوظ أي أمير سعودي يرغب في اعتلاء العرش، أولها علاقته بالملك.

(205) المملكة العربية السعودية، أمر ملكي رقم: أ/90، يتضمن: "النظام الأساسي للحكم"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 27/ 08/1412 هـ، المادة (05).

ويتم اختيار الملك أو العاهل السعودي في الوقت الحالي كما في جاء الفقرة (ب) من المادة الخامسة (05) من النظام الأساسي للحكم، من أبناء الملك المؤسس وأبناء الأبناء حسب معيار الأصلح منهم، غير أن مسألة اختيار أي ملك سعودي تبقى إلى حد الساعة يشوبها الكثير من السرية والتكتم، ربما لاعتبارها شأنًا عائليًا خالصًا، على الرغم من مضى على ما يزيد عن خمسة وثمانين عامًا على تأسيس المملكة.

وقد حاول الملك عبد الله سنة 2006 أن ينظم هذه العميلة أكثر من خلال إقدامه على تعديل جوهري في النظام الأساسي للحكم واستحداث **نظام هيئة البيعة**، الغرض منها مأسسة عملية اختيار الملك وولي العهد، ويعود السبب الرئيسي لإنشائها لصعوبة اختيار الملك في المستقبل من أبناء الملك المؤسس، بسبب عامل السن أو الوفاة، حيث تصادف أن توفي اثنان من ولاة العهد (سلطان ونايف) قبل الملك، وعليه حاولت الهيئة إيجاد صيغة جديدة لنقل الحكم من الأبناء إلى الأحفاد دون نشوب صراعات بينهم. حيث أصبحت سلطة تعين الملك وولي عهده نظريًا من صلاحيات الهيئة، التي تتكون أساسًا من أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز (المادة 01). ويبلغ عدد أعضائها 35 عضوًا، وهو نفس عدد أبناء المؤسس من الذكور، حيث يملك كل ابن مقعدًا يتوارثه أبنائه أو أحفاده، ويترأس الهيئة أكبر أبناء الملك المؤسس سنًا وفي حالة عدم وجود أي منهم فأكبر الأحفاد.

وبالعودة إلى العاهل السعودي ودوره في صنع السياسة العامة، فالواقع يثبت أنه ذو صلاحيات واسعة جدًا، سياسة وروحية كذلك، فهو مرجع كل السلطات في الدولة. وبمعنى أدق لا توجد سلطة غير سلطة الملك، وعلى حد تعبير **غسان سلامة**، فإنّ صلاحياته شبه مطلقة لا تميز على الإطلاق بين القضايا الداخلية والقضايا الخارجية، ولا بين القرارات المركزية والمسائل التفصيلية.[206] فهو الإمام والقائد العسكري والعالم والشيخ ورئيس القضاة، وعلى هذا الأساس تتمركز في شخصه أعلى السلطات.[207] حيث الملك هو الدولة والدولة هي كل شيء، ويمكن تاليًا أن تتدخل في كل مناحي الحياة سلبًا أو إيجابًا.[208] ويتجلى هذا الأمر بوضوح إذا ما نظرنا إلى المهام الواسعة التي حددها النظام الأساسي للحكم للملك، وهي: [209]

- رئاسة مجلس الوزراء.
- تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء وإعفاءهم.
- حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه.
- سياسة الأمة سياسة شرعية طبقًا لأحكام الإسلام.
- الإشراف على تطبيق الشريعة الإسلامية.

---

(206) غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945**، الدراسات الاستراتيجية 3 (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص 78.

(207) وليد جمدي الأعظمي، **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج**، (لندن: دار الحكمة، 1992)، ص 56.

(208) عبد العزيز الخضر، **السعودية سيرة دولة ومجتمع قراءة في تجربة ثلث قرن من التحولات**، ط2 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011)، ص42.

(209) "النظام الأساسي للحكم"، **المرجع السابق**، المادة (56)، المادة (57) الفقرة (أ)، المادة (57) الفقرة (ج)، المادة (55)، المادة (68)، المادة (52)، المادة (50)، المادة (58)، المادة (70)، المادة (60)، المادة (61)، المادة (62)، المادة (63)، المادة (64)، المادة (05)، المادة (65)، المادة (66).

- الإشراف على تطبيق الأنظمة، والسياسة العامة للدولة، وحماية البلاد والدفاع عنها.
- تعيين أعضاء مجلس الشورى وحل مجلس الشورى وإعادة تكوينه.
- تعيين القضاء وإنهاء خدمتهم.
- تنفيذ الأحكام القضائية أو تعين من ينوب عنه في تنفيذها.
- تعيين كبار العلماء.
- إصدار الأنظمة، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات وتعديلها.
- قيادة كافة القوات العسكرية.
- يعين الضباط، وإنهاء خدماتهم.
- إعلان حالة الطوارئ، والتعبئة العامة، والحرب.
- إعلان الأحكام العرفية.
- استقبال ملوك الدول ورؤساءها، وتعين السفراء والممثلين في الخارج، والموافقة على اعتماد ممثلي الدول الأجنبية.
- منح الأوسمة.
- اختيار ولي العهد وعزله.
- تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد.
- اختيار وولي ولي العهد وعزله.
- تعيين عضوين في هيئة البيعة وتعويض الأعضاء فيها ممن خلا محله. (210)
- الموافقة على اجتماعات هيئة البيعة، وتعين الأمين العام لهيئة البيعة ونائبه. (211)
- تعديل نظام هيئة البيعة بعد موافقة هيئة البيعة. (212)
- تعين أمراء المناطق وإعفائهم. (213)

وعلى الرغم من كل هذه الصلاحيات والسلطات، فإنّ عهد الملك المطلق القوي والمتحكم في كل شيء والمسؤول أمام نفسه فقط قد انتهى من الناحية العملية بموت الملك المؤسس، بل أصبح العاهل يعطي اعتبارات أخرى للسلطة، منها التوافق بين العائلة وضمان دعم العلماء الكبار، إضافة لدعم رؤساء القبائل الرئيسية، بدون أن ننسى المصالح الأمريكية والغربية التي يأخذها أي ملك بعين الاعتبار.(214) رغم ذلك يبقى الملك دائمًا مركز العملية السياسية ومحورها الرئيسي، والرجل الأول في صنع السياسية سواءً تعلق

---

(210) المملكة العربية السعودية، أمر ملكي: رقم: أ/ 135، يتضمن: "نظام هيئة البيعة"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 1427/09/26 هـ، المادة (01).

(211) "النظام الأساسي للحكم"، المادة (16)، المادة (24).

(212) **المرجع نفسه**، المادة (25).

(213) المملكة العربية السعودية، أمر ملكي رقم: أ/92، يتضمن: "نظام المناطق"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 1412/ 08/27 هـ، المادة (04).

(214) غسان سلامة، **المرجع السابق**، ص 46.

الأمر بالداخل أو بالشأن الخارجي، وقد يساعدها في هذا بعض كبار الأمراء أو بعض التكنوقراط الكبار. كما يعتبر الملك أو العاهل السعودي محور كل سلطة وكل نفوذ، به وحوله تتشكل دوائر النفوذ القوية والعكس.

وقد حكم المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها سنة 1932 إلى غاية وقتنا الحالي، سبعة (07) ملوك، هم: **الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود** (1932–1953) ؛ **الملك سعود** (1953–1964)؛ **الملك فيصل** (1964–1975) ؛ **الملك خالد** (1975–1982)؛ **الملك فهد** (1982–2005)؛ **الملك عبد الله** (2005–2015)؛ **الملك سلمان** (2015–حتّى الآن). وباستثناء، الملك المؤسس (1932–1953)، فإن الست (06) الباقين كلهم أبناؤه، حيث كان تتم عملية انتقال الحكم طوال هذه الفترة بطريقة أفقية بين الإخوة غير أشقاء، أطول فترة حكم كانت مع الملك فهد ، وأقصرها حتّى الآن مع الملك خالد، إذ يتربع العاهل على العرش مدى الحياة، إلّا في حالات استثنائية، فإنه يمكن استبداله بغيره، لم يحدث هذا في تاريخ المملكة سوى مرة واحدة، مع الملك سعود (ثاني عاهل للمملكة)، حين تم استبداله بالملك الفيصل.

وفي حال وصول الملك إلى العرش، فإنّ أول أمر يقوم به بعد مبايعته هو تعين خليفته (ولي العهد)، الذي لا يشرط أن يكون ابنًا له، مثلما هو الحال في أغلب الأنظمة الملكية. وإن كان العاهل رئيس الدولة ورجلها الأول، فإنّ، **ولي العهد** على الأقل من الناحية البروتوكولية يأتي ترتيبه الثاني بعد الملك، إذ تعد خلافة الملك بعد وفاته من حقه كما ينوب عنه في حالة غيابه، إضافة أنه يشغل منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء (الملك) ومنصب وزير وعضوية مجلس الوزراء. (215)

أمّا اختيار ولي العهد فقد كان من صلاحيات الملك فقط، حسب ما جاء في الفقر(ج) من المادة (05) من النظام الأساسي للحكم، ولا يشترط في ولي العهد أن تتم له البيعة كما كان سائدًا قبل صدور النظام الأساسي للحكم، عكس الملك الذي بقي محافظًا على هذا الشرط حيث أكدت المادة (06) من النظام الأساسي للحكم على هذا الأمر. (216) ومع استحداث هيئة البيعة أصبحت تلعب هي الأخرى دورًا في اختيار ولي العهد على الأقل نظريًا. في حين أنّ الواقع يكذب هذا حيث لايزال الملك يحتكر حق تعينه. وقد عرفت المملكة منذ تأسيس إحدى عشرة (11) وليًا للعهد، هم: **سعود بن عبد العزيز** (1932–1953)؛ **فيصل بن عبد العزيز** (1953 – 1964)؛ **خالد بن عبد العزيز** (1964 – 1975)؛ فهد **بن عبد العزيز** (1975 – 1982)؛ **عبد الله بن عبد العزيز** (1982 – 2005)؛ **سلطان بن عبد العزيز** (2005 – 2011) (توفي أثناء ولايته للعهد)؛ **نايف بن عبد العزيز** (2011 – 2012) (توفي أثناء ولايته للعهد)؛ **سلمان بن عبد العزيز** (2012 – 2015)؛ **مقرن بن عبد العزيز** (2015 –2015)؛ **محمد بن نايف** (2017–2015)، **محمد بن سلمان** (2017/06/21– الآن). استطاع ستة (06) منهم أن يكونوا ملوكًا بينما توفي اثنان قبل

(215) محمد بن صنيتان، **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص61.

(216) محمد بن عبد بن محمد المرزوقي، **السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية**، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص 170.

الملك (سلطان ونايف)، وأُبعد اثنان (مقرن ومحمد بن نايف)، في حين مازال الخامس وليًا للعهد (محمد بن سلمان).

أمّا فيما يتعلق بـ: **ولي ولي العهد**، فيعد هذا المنصب جديدًا، حيث استحداث لأول مرة العام 2014 في عهد الملك عبد الله، نتيجة تقدم سن أبناء الملك عبد العزيز، إذ حدث أن توفي اثنان من ولاة العهد قبل الملك كما أشرنا سابقًا، فجاءت ولاية ولاية العهد كحل وسط لنقل السلطة إلى الجيل الثاني. ويعتبر حامل هذا المنصب ثالث رجل في الدولة يصبح وليًا للعهد في حال خلو ولاية العهد وملكًا للبلاد في حال خلو منصبي الملك وولي العهد في وقت واحد. وهو إلى جانب ذلك يعتبر النائب الثاني لرئيس الوزراء. تولى هذا المنصب منذ استحداث إلى اليوم، ثلاثة (03) أشخاص فقط. الأول: **مقرن بن عبد العزيز**(2014-2015)؛ الثاني: **محمد بن نايف** (2015)؛ أمّا الثالث: فهو **محمد بن سلمان** (2017-2015). لكن بعد تولي هذا الأخيرة ولاية العهد بقي هذا المنصب شاغر.

أمّا فيما يخص صلاحيات ولي العهد، فهي غير ثابتة تتفوت من شخص إلى آخر حسب نفوذه وقربه من الملك، حيث لا يكتفي ولي العهد بمنصبيه هذا في الغالب بل يزيد عليه، فقد يجمع عدة مسؤوليات كبرى بين يديه. مع أنّ النظام الأساسي للحكم يشترط في ولي العهد أن يكون متفرغًا لولاية العهد. [217] إلّا أن الواقع شيء آخر، فقد حافظ جل ولاة العهد في المملكة العربية السعودية على مناصبهم التي كانت شغلوها قبل ولاية العهد، حيث تعتبر هذه المناصب والتي غالبًا ما يستمرون فيها لفترة طويل أو يرثونها عن آبائهم- مثلما كان الحال مع ولي العهد السابق محمد بن نايف (وزير الداخلية) أو ولي العهد الحالي (وزير الدفاع) -المصدر الأول لقوتهم ونفوذهم، لذا يحرصون على الإبقاء عليها تحت أيديهم. كما يمكن أن يتولى ولي العهد رئاسة الوزراء مثلما كان الحال مع سعود وفيصل. والغالب أن قوة ولي العهد تنبع بدرجة أولى من المركز الذي يحتله حيث يحدد كمية السلطة المتركزة في يده، وكذا التحالفات التي يربطها مع إخوانه لاسيما الأشقاء منهم، إضافة طبعًا وهو الأهم وضعية الملك وعلاقته بولي العهد، ذلك أنّ قوة الملك أو ضعفه وعلاقته بولي عهده ترسم لنا هامش الدور الذي يمكن أن يلعبه ولي العهد. [218] وقد عرف التاريخ السعودي لحد الآن ثلاث (03) حالات واضحة لعب فيها ولي العهد دورًا يفوق دور الملك في صنع السياسات وتوجيهها، أولها كانت بين الملك سعود وولي عهده فيصل، وثانيها كانت بين الملك خالد وولي عهده فهد، في حين كانت الأخير بعد إصابة الملك فهد بجلطة عام 1995 منعته من ممارسة مهامه على أكمل وجه. بينما لا يمكن اعتبار الدور الذي يقوم به محمد بن سلمان رغم ضخامته نابعًا عن منافسته للملك في نفوذه، وإنما هو أقرب لرغبة الملك في تقوية نفوذه ابنه من خلال السماح له بهامش كبير من الصلاحيات.

---

(217) "النظام الأساسي للحكم"، **المرجع السابق**، المادة (5)، الفقرة (د).

(218) وليد جمدي الأعظمي، **المرجع السابق**، ص 60.

بينما تعبر صلاحيات ولي ولي العهد لحد الآن غير محدد قانونيًا حيث يعتريها الكثير من الغموض، يعود هذا نظرًا لحداثة هذا المنصب الذي لا سند قانوني له حيث لا وجود له في النظام الأساسي للمملكة ولا لكيفية اختياره، حيث يبقى الأمر الملكي رقم أ/86 بتاريخ 27 مارس/آذار 2014، الوحيد الذي جاء على ذكر ولي لولي العهد. إذ لا يوجد مادة لا في النظام الأساسي للحكم ولا في نظام هيئة البيعة تُعنى بتحديد مسؤوليات ودور من يشغل هذا المنصب أو آلية اختياره والجهة المخولة باختياره. [219] هذا الفراغ القانوني جعل ولي ولي العهد أمام حالتين، إمّا يلعبٌ دورًا كبيرًا جدًا في صنع القرار كما كان الحال مع محمد بن سلمان عندما كان يشغل هذا الموقع، إذ يجمع أغلب المراقبين والمتخصصين في الشأن السعودي أن دوره فاق كل الحدود حيث أصبح يغطي بشكل واضح، وفي الكثير من الأحيان مقصود على الرجل الثاني في الدولة. أمّا الحالة الثانية: فهي أن يكون ولي ولي العهد بدون أي دور مؤثر، مثلما كان الحال مع أول وثاني ولي ولي للعهد. وعليه، فإنّ قوة هذا المنصب تعتمد بدرجة كبيرة على القرب من الملك أكثر من أي شيء آخر. وعلى هذا الأساس يعد العاهل السعودي مصدر كل سلطة وبه تحدد حجمها ومدى تأثيرها.

المحور الثاني: سلطات الدولة

تشير المادة الرابعة والأربعون (44) من النظام الأساسي للحكم أن السلطات في الدولة، تتكون من: السلطة القضائية، السلطة التنفيذية، السلطة التنظيمية (التشريعية). ويعد الملك هو مرجع هذه السلطات. وعلى هذا الأساس نحاول ضمن هذا المحور استعراض هذه السلطات الثلاث ومن يمثلها، كل واحدة على حدة، بدءًا بمجلس الوزراء، ثم مجلس الشورى، وأخيرًا السلطة القضائية.

أولًا: مجلس الوزراء

يمثل مجلس الوزراء السعودي بنص القانون اثنين من سلطات الدولة، وهي: السلطة التنفيذية، والسلطة التنظيمية، هذه الأخيرة المقصود بها التشريع من خلال وضع الأنظمة واللوائح حسب ما جاء في المادة (67) من النظام الأساسي للحكم. تم إنشاء أول وزارة سعودية في: 1930/12/19، وهي وزارة الخارجية ثم توالى تحويل الوكالات إلى وزارات، ولما أصبح عددها ثمان وزارت (الخارجية، المالية، الداخلية، الدفاع، والمواصلات، والمعارف، والصحة، والزراعة) تم إنشاء أول مجلس للوزراء. [220] وتعتبر رئاسة الدولة في السعودية، والتي هي من صلاحيات الملك مرتبطة بشكل فعلي وغير منفصل برئاسة الوزراء، ولم يحدث في تاريخ السعودية أن تم الفصل بينهما، إلّا في مرحلة ما بعد الملك المؤسس (سعود وفيصل)، حيث أصبح السلطة التنفيذية (الحكومة) بمغزل عن القصر الملكي. [221]

---

(219) منصور المرزوقي، "انتقال السلطة في بيت الحكم السعودي"، (تقارير)، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2015/01/28، ص3.

(220) إبراهيم بن محمد الحديثي، "تطور تنظيم السلطات في المملكة العربية السعودية "، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول تنظيم السلطات في الدساتير العربية، المقام في جامعة عباس – لغرور – خنشلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، في يومي الثلاثاء والأربعاء25–26/نوفمبر 2013م الموافق 23–1435/1/24هـ، ص 4.

(221) فايد الطيوي، **الثقافة السياسية في السعودية**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص23.

والحقيقة أنّ مجلس الوزراء أنشئ في عهد الملك عبد العزيز في عام 1953، لكنه لم يترأسه بسبب مرضه ثم وفاته. بل عين ولي عهده سعود كرئيس له.[222] وبعد تولي سعود الحكم نازعه ولي عهده فيصل في هذا المنصب وسيطر عليه، مع ذلك تبقى الحالات التي يتولى فيها ولي العهد رئاسة مجلس الوزراء استثنائية، إذ غالبًا (عرف سياسي) ما تكون رئاسة الوزراء للملك. أمّا بعد صدور النظام الأساسي للحكم سنة 1992 في عهد الملك فهد، فإن المادة (56) والمادة (57) منه، والمادة (29) من نظام مجلس الوزراء السعودي نصتا صراحةً بأن الملك بنفسه يتولى رئاسة مجلس الوزراء دون غيره، وهو الذي يعيين الوزراء بأمر منه ويتابع أعمالهم ويعزلهم. فيما يتولى ولي العهد منصب النائب الأول لرئيس الوزراء، وولي ولي العهد منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء.

يعتبر مجلس الوزراء أعلى جهاز تنفيذي وتنظيمي(تشريعي) في المملكة العربية السعودية، إذ تجتمع فيه الصلاحيات التشريعية والتنفيذية في الدولة ويرأسُه الملك [223] أو نائبه كل أسبوع. أمّا مدة اشتغال مجلس الوزراء فلا يمكن أن تزيد عن أربع سنوات حسب ما تشير إليه المادة (09) من نظام مجلس الوزراء السعودي. مع ذلك، من الناحية العملية نادرًا ما تتغير الحكومة بشكل كبير، [224] وفي هذه الفترة (أربع سنوات) لا يحق للحكومة تقديم استقالة جماعية، بسبب ارتباطها بالملك. ما جعل منها حالة متفردة ليس في العالم وحسب بل حتَى عن دول مجلس التعاون الخليجي الأقرب إليها نسبيًا. فالمجلس لا يقوم بأي دور فعلي على الرغم من صلاحياته واختصاصات الواسعة المحدد من طرف القانون، والمتمثلة في المسؤولية الأولى عن رسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدولة وكذا الإشراف على تنفيذها. وهو المرجع للشؤون المالية والإدارية في سائر الوزارات والأجهزة الحكومية الأُخرى. كما يختص بإصدار الأنظمة، والمُعاهدات، والاتفاقيات الدولية والامتيازات، ودراستها قبل تعديلها. [225] إضافة، أن كل ما يتعلق بالشؤون التنظيمية تعد من صلاحيات مجلس الوزراء، بما في ذلك مشروعات الأنظمة واللوائح المقدمة من مجلس الشورى. ناهيك عن دراسة ميزانية الدولة والتصويت عليها والموافقة على القروض والزيادة في الميزانية. [226] مع ذلك، فهو لا يقوم بأي شيء من هذه الوظائف والصلاحيات وإنّما تبقى مرتبطة بالملك نفسه. [227]

ويتألف المجلس الوزاري الحالي من 23 حقيبة وزارية، إضافة إلى منصب رئيس الوزراء، وسبعة وزراء دولة. ويتميز مجلس الوزراء السعودي على غرار الملكيات الوراثية السلالية في الخليج، بسيطرة أفراد من

---

(222) جوزيف كشيشيان، **السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية**، ترجمة: محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، ج 2 (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2013)، ص18.

(223) المملكة العربية السعودية، أمر ملكي رقم: أ/13، يتضمن: "نظام مجلس الوزراء السعودي"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 3 ربيع الأول 1414 هـ، المادة (01).

(224) محمد بن صنيتان، **المرجع السابق**، ص67.

(225) "نظام مجلس الوزراء السعودي"، **المرجع السابق**، المادة (19)، المادة (20).

(226) المملكة العربية السعودية، أمر ملكي رقم: أ/91، يتضمن: "نظام مجلس الشورى السعودي"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 27/8/ 412 إهـ، المادة (21)، (25)، (26)، (27).

(227) محمد بن صنيتان، **المرجع السابق**، ص 175.

الأسرة الحاكمة على أهم المواقع السيادية، مثل الدفاع، الداخلية، والحرس الوطني، والتي يتوارثها أبناء العائلة عن أباءهم، فليس غريبًا أن يكون في المجلس الواحد، وفي الدورة الواحدة إخوة أو أبناء عمومه.[228] لاسيما من آل سعود وآل الشيخ. وعليه يصعب القول إنّ مجلس الوزراء يعد أحد التكوينات الضاغطة بشكل مباشر داخل النظام السعودي، حيث تتحكم في مفاصله الأسرة الحاكمة عبر السيطرة على الوزارات السيادية، وعملية اختيار وانتقاء باقي التشكيلة الحكومية.[229]

وقد حدد نظام مجلس الوزراء السعودي –في المادة (03) –شروط الإستوزار والعضوية عضو مجلِس الوزراء في ثلاث (03) نقاط هي: أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ. أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية. ألّا يكون محكومًا عليه بجريمة مُخِلة بالدين والشرف. كما يعتبر مجلِس الوزراء الموقع المثالي للطبقة الوسطى الجديدة للمشاركة في عملية صنع القرار على اعتبار أن منصب وزير يعتبر أعلى منصب يمكن أن يصل إليه مواطن سعودي من غير العائلة الحاكمة.[230]

ثانيًا: مجلس الشورى

من الأمور الجديدة التي جاء بها النظام الأساسي للحكم إسناده السلطة التنظيمية إلى جهتين هما: مجلس الوزراء ومجلس الشورى، أمّا فعليًا فيمارس سلطة التشريع ثلاث جهات هم: الملك ثم مجلس الوزراء وأخيرًا ومجلس الشورى.[231] وعليه يشكل مجلس الشورى السعودي الركن الثاني للسلطة التنظيمية من الناحية القانونية والركن الثالث من الناحية العملية، وهو بمثابة برلمان غير منتخب، بل معين من طرف الملك، تتقرر أنشاؤه في 1992، نتيجة للضغوطات التي تعرض لها النظام في حرب الخليج الثانية، مدة النيابة فيه أربعة سنوات هجرية. وتتلخص مهمة البرلمان السعودي كما جاء في المادة (15) من نظامه في إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من الملك، مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها، دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، تفسير الأنظمة ومناقشة التقارير السنوية المقدمة من طرف الوزارات والأجهزة الحكومية وإبداء الرأي فيها. كما يقوم البرلمان بدراسة الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات قبل إصدارها أو تعديلها من الملك. واقتراح مشاريع النظم الجديدة أو اقتراح تعديل على القديمة وتكوين اللجان المتخصصة من بين أعضائه.[232] غير أن الغريب في الأمر أن كل هذا يكون يتم في الخفاء، فمداولة المجلس غير علنية بل سرية.

---

(228) **المرجع نفسه**، ص ص 60 –62.

(229) إدارة البحوث والدراسات، "خريطة القوى السياسية في المملكة العربية السعودية"، (ملفات بحثية)، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 2016، ص 4.

(230) بهجت قرني ومعتز عبد الفتاح، "أدوار الشركاء غير المتوافقة السياسة الخارجية السعودية بين العلماء والولايات المتحدة"، ضمن: بهجت قرني وعلي الدين هلال دسوقي، **السياسة الخارجية للدول العربية تحدي العولمة**، ترجمة: أحمد مختار الجمال، العدد: 2812 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 543.

(231) خالد بن عبد الرزاق بن صالح الصفي، **دليل صياغة الانظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية**، (الرياض: الفالحين للنشر والتوزيع،2015)، ص ص 179–18.

(232) "نظام مجلس الوزراء السعودي"، **المرجع السابق، المادة** (13)، المادة (15)، المادة (18)، المادة (23)، المادة (19).

واستنادًا على صلاحيات المجلس الشورى يعد المجلس كما يدل اسمه هيئة استشارية فقط لا يمارس وظيفة التشريع للأمة والرقابة على الحكومة مثلما هو حال البرلمانات في كل دول العالم بل مهامه شورية فقط.[233] وفي أحسن الحالات كما يقول أحد الكتاب السعوديين، تشريعية ذات مسؤولية محدودة للغاية عبرها النظام الأساسي للحكم بوصفه تنظيمية.[234] ذلك أنّ قرارته تبقى دائمًا منوطة بالملك، الذي يحتكر حق التعيين وتحديد حقوق وواجبات أعضاء المجلس.[235] ورغم كل محاولات الإصلاح التي شملت مجلس الشورى بغية إعطائه هامش من الحرية أكثر، كالرفع من عدد الأعضاء وحق المساءلة الوزارية والاستجواب، والتمثيل النسوي، غير أنها تبقى شكلية وبعيدة جدًا عن الممارسات البرلمانية حتّى بالمقارنة بدول مجلس التعاون.[236] ويتكون مجلس الشورى السعودي حاليًا من رئيس ومائة وخمسين عضوًا (150)، يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص شرط ألّا يقل تمثيل المرأة فيه عن 20 بالمائة من عدد الأعضاء بعدما كان في الماضي (قبل 2013) يقتصر على الرجل فقط.

وعقد المجلس منذ تأسيسه إلى غاية اليوم ست (06) دورات شهد فيها تطورًا مستمرًا على مستوى عدد الأعضاء، ففي دورته الأولى كان يتكون المجلس من رئيس وستين (60) عضوًا. وفي دورته الثانية صار المجلس مكونًا من رئيس وتسعين (90) عضوًا. وفي دورته الثالثة أصبح المجلس مكونًا من رئيس ومائة وعشرين (120) عضوًا. وفي دورته الرابعة انتقل العدد إلى رئيس ومائة وخمسين (150) عضوًا. واستمر نفس العدد في الدورة الخامسة والسادسة. مع إضافة شهدتها الدورة السادسة بدخول المرأة لأول مرة في تاريخ السعودية. حينما قرر الملك عبد الله تحديد كوطة خاصة بالمرأة.[237]

ويتكون المجلس الشورة السعودي من 14 لجنة،[238] وهذا بناءً على المادة الحادية والعشرون (21) من اللائحة الداخلي للمجلس.[239] كما يشترط في عضو مجلس الشورى حسب ما جاء في المادة الرابعة (04) من نظام مجلس الشورى السعودي ما يلي: أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ. أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية. ألّا يقل عمره عن ثلاثين سنة. ومثلما تكون عضوية المجلس بالتعيين من

---

(233) محمد بن صنيتان، **المرجع السابق**، ص 83.

(234) فايد العليوي، **المرجع السابق**، ص 99.

(235) "نظام مجلس الشورى السعودي"، **المرجع السابق**، المادة (13).

(236) مجموعة مؤلفين، **الخليج 2013: الثابت والمتحول**، تنسيق وتحرير: عمر هشام الشهابي، (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013)، ص 58.

(237) الموقع الإلكتروني لمجلس الشورى السعودي، شوهد في 2017/05/13، في:

<https://www.saudi.gov.sa/wps/portal/SaudiPages/Pages/organizationDetails/organization-AC176/?gadCode=organization-AC176>

(238) على النحو التالي: 1-لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية. 2-لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب. 3-لجنة الاقتصاد والطاقة. 4-لجنة الشؤون الأمنية. 5-لجنة الشؤون الخارجية. 6-لجنة الإدارة والموارد البشرية. 7-لجنة التعليم والبحث العلمي. 8-لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار. 9-اللجنة المالية. 10-اللجنة الصحية. 11-لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات. 12-لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية. 13-لجنة الحج والإسكان والخدمات. 14-لجنة المياه والزراعة والبيئة.

(239) مجلس الشورى، **مجلس الشورى اختصاصاته وآلية عمله**، (الرياض: إدارة المطبوعات والنشر، 1435هـ)، ص 24.

الملك، فإن، رئاسة المجلس كذلك تسري على نفس النمط. ويتولى رئاسة مجلس الشورى منذ 2009، عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ابن مفتي السعودي السابق)، مع العلم أنه لم يترأس مجلس الشورى منذ تأسيسه إلى غاية اليوم (1992–2017) سوى ثلاث (03) شخصيات كلهم مشايخ وهابيون، كان أولهم: الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير (1992–2002)، خلف الشيخ صالح بن عبيد بن حميد (2009–2009). ويعد رئيس المجلس ملزمًا أمام الملك بتقديم تقارير سنوية عن أشغال المجلس ومداولاته مثلما تنص المادة (05) من نظام مجلس الشورى السعودي. أمَا قرارات مجلس الشورى فلا تكون فعالة إلَا بشرطين، **الأول:** هو شرط تنظيمي، حيث تشير المادة (16) من نظام مجلس الشورى السعودي، أنه:" **لا يكون اجتماع مجلس الشورى نظاميًا، إلَا إذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه على الأقل، بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه، ولا تكون القرارات نظامية، إلَا إذا وافقت عليها أغلبية المجلس**". أمَا، **الشرط الثاني:** فهو مرتبط إن صح التعبير بمزاج الملك، حيث تشير المادة (17) من نظام مجلس الشورى: "**أن قرارات مجلس الشورى ترفع إلى الملك، وهو بنفسه يقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء، وفي حالة قرر الملك إحالتها إلى مجلس الوزراء، الذي هو رئيسه، فإنها في حالة توافقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر على شكل قرارات بعد موافقة الملك عليها. وإذا تباينت وجهات نظر المجلسين، فإن الموضوع يعاد إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه مناسبًا**".

ثالثًا: السلطة القضائية.

تشكل السلطة القضائية الركن الثالث والأخير من سلطات الدولة السعودية، وهي تعتبر مستقلةً من حيث الشكل بحيث لا تخضع لغير أحكام الشريعة الإسلامية،[240] غير أن الواقع أمر آخر، حيث عرف مجال القضاء الذي كان من اختصاص العلماء الوهابيين تصارعًا عليه بينهم وبين أمراء آل سعود، مرد هذا أن مؤسس المذهب الوهابي محمد بن عبد الوهابي عندما قدم أول مرة إلى الدرعية شغل منصب القاضي فيها،[241] وقبل قيام المملكة العربية السعودية بشكل رسمي (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) تم تعطيل كافة الأنظمة القضائية بناءً على أمر ملكي (سنة 1927) يقضي بتوحيد النظام القضائي وتنظيم عمل المحاكم. منحت هذه التعليمات الجديدة للملك سلطة مطلقة في الموافقة على الأحكام الصادرة عن المحاكم كافة. وساعد على ترسيخ هذه الفكرة التقاليد القبلية السائدة في المنطقة، حيث كان زعيم القبيلة في منطقة نجد مسقط رأس الدولة والنظام السعودي يملك تقليديًا سلطة معنوية ومادية لمزاولة دور القاضي، وفي بعض الحالات كان زعيم القبيلة يعين قاضيًا، فيما يتولى هو الإشراف على تنفيذ الأحكام. [242] ومن هذا المنطلق يعتبر الملك فوق كل الأحكام القضائية، فهو إنّ صح التعبير أخر محكمة للاستئناف، والذي تعتبر أحكامها

---

(240) المملكة العربية السعودية، مرسوم ملكي رقم: م/78، يتضمن: "نظام القضاء في السعودية"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 19/09/1428هـ، المواد: (01)، (02)، (03)، (04).

(241) روبرت ليسي، **المملكة**، ترجمة: دهام العطاونة ([د. م: د. ن.، د. ت.])، ص 25.

(242) فؤاد إبراهيم، **السلفية الجهادية في السعودية**، (بيروت: دار الساقي، 2009)، ص ص60–61.

نهائية، كما يعتبر موزع العفو. [243] ومن صلاحياته أيضًا تعيين القضاء وإنهاء خدمتهم. وتنفيذ الأحكام القضائية أو تعين من ينوب عنه في تنفيذها. [244] غير أنّ **عبد الله الطريقي** (أول وزير سعودي للنفط) في كتابه: **النظام السياسي السعودي**، يرى عكس هذا حيث يعتبر السلطة القضائية في المملكة مستقلة من حيث المبدأ، لكن كل ما في الأمر أن لها صلات بالسلطة التنفيذية فقط، وهذا في منطقتين: الأولى، الترتيبات والإجراءات الإدارية، والثانية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام. [245]

ويعود الفضل إلى الملك فيصل في إرساء أسس النظام القضائي الحديث في السعودية، ففي العام 1970 أنشئت وزارة العدل، وقام بالفصل بين نظامين قضائيين هما: القضاء المدني والقضاء الشرعي، كما قسم المحاكم إلى: المجلس الأعلى للقضاء، محاكم التميز، المحاكم العام، والمحاكم الخاصة. [246] كما أصبح **المجلس الأعلى للقضاء** المنشئ سنة 1975، من يتكفل بأداء الوظيفة القضائية، فهو على هذا أعلى هيئة قضائية في البلاد ورئيسها يمثل هرم السلطة القضائية. [247] أمّا شكل التقاضي في المملكة، فيكون عبر قناتين متوازيتين هما: السلطة القضائية العامة والقضاء الإداري (ديوان المظالم)، حيث يكون للسلطة القضائية العامة سلطة الاختصاص في جميع الدعاوى القضائية التي لا تدخل ضمن اختصاص القضاء الإداري. [248] وفي عام 2007، أصدر الملك فهد نظام القضاء في السعودية، المسمى **نظام القضاء وديوان المظالم**، الذي كرس دور ومكانة المجلس الأعلى للقضاء كأعلى هيئة قضائية، وهو يتكون من عشرة (10) أعضاء، إضافة إلى رئيسه، الذي يحمل رتبة وزير، كلهم معينون من طرف الملك، على النحو الآتي: [249]

أ-رئيس المحكمة العليا.

ب-أربعة (04) قضاة متفرغين بدرجة رئيس محكمة استئناف.

ج-وكيل وزارة العدل.

د-رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام.

هـ-وثلاثة (03) أعضاء يتوافر فيهم ما يشترط في قاضي استئناف. [250]

---

(243) Laura S. Etheredge (edited), **Middle East: region in transition Saudi Arabia and Yemen**, (New York: Britannica Educational Publishing, 2011), p28.

(244) "النظام الأساسي للحكم"، **المرجع السابق**، المادة (52)، المادة (50).

(245) Abdullah Al-Turaiqi, **The Political System of Saudi Arabia,** (Ghainaa Publications, 2008), p44.

(246) فؤاد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص60.

(247) منصور النقيدان، **الملوك المحتسبون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية (1927-2007)**، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث،2012)، ص62.

(248) Abdullah Al-Turaiqi, **Op.cit**, p45.

(249) "نظام القضاء في السعودية"، **المرجع السابق**، المادة (05).

(250) أنظر: المادة (31)، والمادة (41) من نظام القضاء في السعودية.

وتكون مدة عمل رئيس أعلى هيئة قضائية، والأعضاء المنصوص عليهم في الفقرتين: (ب) و(هـ) أربع (04) سنوات قابلة للتجديد. وتسيطر هذه الهيئة على كافة السلطة القضائية بالنظر إلى الصلاحيات المخولة لها، والتي يمكن تقسيمها إلى جزئيين: **الأول**، يتعلق مهمة النظر في كل شؤون القضاة الوظيفية، من تعيين وترقية، تأديب، ندب وإعارة، تدريب، نقل للقواعد، ترخيص بالإجازات، رقابة وتفتيش، ثم إصدار اللوائح بهذا الشأن بعد موافقة الملك عليها. أمّا **الشق الثاني** فيتعلق بإنشاء المحاكم والإشراف عليها، وتسمية رؤساء المحاكم (الاستئناف، الدرجة الأولى) وإصدار قواعد تنظم اختصاصاتهم وصلاحياتهم. إضافة إلى هذا يتوجب على هذه الهيئة إعداد تقرير سنوي للملك عن وضعية القضاء في البلد للنظر فيه. [251] أمّا هيكلة نظام القضاء السعودي، وحسب ما جاء في القانون المنظم له، فإنه مقسمٌ على النحو التالي: [252]

1) **المحكمة العليا:** وتعتبر أعلى سلطة قضائية في اختصاص القضاء العام، رئيسها يحمل رتبة وزير. وتمارس التصديق على الأحكام وإنشاء أو تعديل مبادئ قضائية ونقض الأحكام القضائية وهي ليست محكمة دستورية. [253] مهمتها الأساسية مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية في القضايا التي تدخل ضمن ولاية القضاء العام. [254]

2) **محكمة الاستئناف.**

3) **محاكم الدرجة الأولى**، وهي: أ–المحاكم العامة. ب–المحاكم الجزائية محاكم الأحوال الشخصية. ت–المحاكة التجارية. ث–محاكم العمالية.

في حين أن وزارة العدل يمكن أن نصف مهامها في القضاء السعودي بالرمزية، فهي تتولى مهمة الإشراف الإداري والمادي فقط على المحاكم وكاتبات العدل. [255] وإلى جانب النظام القضاء العادي يوجد في المملكة ما يعرف بديوان المظالم، وهي هيئة قضاء إدارية مستقلة ترتبط مباشرة للملك. [256] ويتألف ديوان المظالم كما جاء في المادة 02 من نظامه من رئيس بمرتبة وزير، ونائب رئيس أو أكثر، وعدد كاف من القضاة، ويلحق به العدد اللازم من الباحثين والفنيين والإداريين ونحوهم. [257]

---

(251) "نظام القضاء في السعودية"، **المرجع السابق**، المادة (05)، المادة (47)، المادة (49)، المادة (50)، المادة (06).

(252) **المرجع نفسه**، المادة (09)، المادة (10).

(253) هشام العسكر، "إنشاء المحكمة العليا يعزز من منظومة القضاء السعودي"، **تجارة الرياض**، شوهد في 2016/09/17، في:

<http://www.alriyadhtrading.com/show_content_sub.php?CUV=76&Model=&SubModel=22&ID=2561&ShowAll=On>

(254) "نظام القضاء في السعودية"، **المرجع السابق**، المادة (11).

(255) **المرجع نفسه**، المادة (73).

(256) المملكة العربية السعودية، مرسوم ملكي رقم: م/78، يتضمن: "نظام ديوان المظالم"، **جريدة أم القرى**، بتاريخ: 1428/09/19هـ، المادة (01).

(257) خالد خليل الظاهر، **القضاء الإداري ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية قضاء الإلغاء قضاء التعويض دراسة مقارنة**، (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، 2008)، ص 144.

ويلعب القضاء السعودي دورًا مهمًا في السياسية، حيث يعتبر أداة فعالة للجم أي معارضة محتملة لاسيما أولئك الذين يشكلون تهديدًا أو خطرًا على النظام، حيث لا يتردد في إصدار أحكام الإعدام أو السجن في حقهم، ولأنه مستقل فالنظام السعودي يعتبره المسؤول الوحيد عن قرارته، فقد ساهمت أحكام القضاء مثلًا في تعكير صفوة العلاقة السعودية – الإيرانية في مناسبتين، أدت في كلتاهما إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، الأولى أيام الشاه عندما أصدر القضاء السعودي حكمًا بإعدام حاج إيراني (1943)، أمّا الحالة الثانية فكانت عندما حُكم على رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر بالإعدام (2016) وما نتج عن ذلك من تداعيات.

خاتمة:

في نهاية هذه الدراسة نستنتج أن النظام السياسي السعودي يشكل حالة خاصة، حتّى مقارنة بأترابه ونظرائه من المشايخ الخليجية، إذ يتميز بسيطرة الملك على كافة الصلاحيات، كما يتميز بطابعه الجامد والمحافظ البعيد كل البعد عن مبدأ السيادة الشعبية أو المشاركة في خيار المسؤولين السياسية، فكل المسؤوليات السياسية تتم عن طريق التعين المباشر من الملك، وعليه تعتبر عملية صنع القرار السياسي في المملكة العربية السعودية محتكرة في طغمة من أفراد أسرة آل سعود، وعلى رأسهم العاهل السعودي، ولا مجال لأي سلطة أخرى أن تتجرأ على هذا المجال. هذه الطبيعة العائلية التي شخصنة عميلة صنع القرار، جعلت من النظام السعودي يفضل الأساليب غير الرسمية في إدارة شؤونه على حساب المؤسسات والنظام، واسنادًا على هذا يعتبر **غريغوري غوس (F. Gregory Gause)** النظام السعودي يدخل ضمن ما يمكن تسميته الأنظمة الملكية السلالية، التي تتميز بسيطرة واحتكار أفراد الأسرة الحاكمة على المناصب الحساسية في البلاد.[258]

كما يتميز النظام السعودي بضعف الفواعل الرسمية – باستثناء الملك–أو بالأصح المؤسسات لحساب الفواعل غير الرسمية وعلى رأسها العائلة الحاكمة، والمؤسسة الدينية الرسمية. وعلى هذا لا يتأتى فهم عملية صنع القرار السياسي داخل المملكة دون إدراك البعد غير الرسمي فيها، والذي يحظى بمكانه وتأثير كبيرين نتيجة خصوصية النظام وإيديولوجية واللحظة التاريخية التي ولد فيها.

(258) غريغوري غوس، "الملوك لكل الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية العربية عاصفة الربيع العربي"، (رقم08)، **مركز بروكنجز الدوحة**، سبتمبر2013، ص20.